(1) I- معطيات وأخبار حول الاوضاع الراهنة

① حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية

ليس هناك تغيير في الاحداث على هذا الصعيد، بل هناك استمرار في الاتجاه الذي تعرفه الوضعية الاقتصادية منذ سنين عديدة، ألا وهو المزيد من تعميق الازمة، مع كل ماينتج عنها من مشاكل اجتماعية متفاقمة. فالمظاهر الملموسة للازمة لم تتغير، اللهم أنها أصبحت بحجم أكبر من الماضي وذات خطورة اكثر:

أ- انخفاض في الموارد المالية:

- تراجع مبيعات الفوسفاط كميا، وانخفاض ثمن بيعه
- تراجع مبيعات المنتوجات الفلاحية للسوق الاوروبية، لعدة أسباب متزامنة ومتكاملة، منها ثمن البيع المفروض من طرف فرنسا، وضريبة العبور من التراب الاسباني التي أدت الى إفلاس سوق الطماطم بالمغرب.

- انخفاض في قروض الدول النفطية

- ركود في الانتاج الداخلي، بل وتراجعه في بعض القطاعات لأسباب مختلفة. وقد زاد في خطورة هذا الوضع مشكل الجفاف الذي كانت له آثار قاسية في بعض المناطق، وخصوصا الجنوبية منها.

ب- هذا الوضع الذي يمكن وصفه بالافلاس شبه التام أعطى أزمة مالية خانقة، يحاول النظام حلها ببعض الاجراءات، منها على الخصوص:

- التوقيف الكلي للمشاريع المبرمجة في مخطط 81 - 85، وخاصة الاجتماعية منها: بناء المدارس والثانويات، بناء الطرقات، وضع خط السكة الحديدية مراكش - العيون، بل والعجز حتى عن تتميم الخط الثاني بين الرباط والبيضاء.

- الشروع في مخطط بإلغاء صندوق موازنة الاسعار ("الاستعماري" حسب قول وزير المالية)، والزيادة في أثمان المواد الأساسية، مع اتخاذ احتياطات أمنية كبيرة (وضع العسكر بالدار البيضاء وقيام الأحرار بمظاهرات احتجاجية" متفرقة). وهذه الزيادات تكاد تشمل كل المنتوجات والخدمات (بنزين، غاز، نقل، الضرائب والرسوم البريدية...)

- الاستمرار في تجميد شبه تام للاجور منذ عدة سنين (باستثناء زيادة لا تسمن ولا تغني من جوع في الاجر الادنى الذي لا يتجاوز 680 درهم)، مع تسمين ولا تغني من جوع في الاجر الادنى الذي لا يتجاوز 680 درهم)، مع الزيادة في نسبة الاقتطاعات (ضرائب مختلفة، قرض الخزينة، ضريبة السفر للخارج، الخ...)

- إلغاء 19 ألف منصب (من أصل 42 ألف) في الوظيفة العمومية كانت مبرمجة في التصفير.

- تخفيض منح الطلبة وإلغاءها في بعض الأحيان، إلغاء الراتب المسبق في المدارس العليا للاساتذة وتعويضه بمنحة هزيلة، فرض مصاريف التسجيل في الجامعات ابتداء من هذه السنة، إلى غير ذلك من التدابير الرامية إلى الغاء المصاريف الاجتماعية، وخاصة في ميدان التعليم، حيث تقرر على سبيل المثال رفع سن الدخول الى الابتدائي الى سبع سنوات ونصف بدل سبعة.

- تخفيض قيمة الدرهم، بنسبة تقارب 17 ٪

ومن المعروف ان كل هذه الاجراءات التقشفية هي من الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي، للتحكم في تمويل الحكومة بالقروض والمساعدات، طبقا للمصالح الامبريالية التي يمثلها هذا الصندوق.

ج - لقد أعطى هذا الوضع الاقتصادي المتردي نتائج اجتماعية وخيمة، نذكر منها على الخصوص وبشكل موجز:

- استفحال البطالة والبطالة المقنعة، وبروز ظاهرة بطالة الأطر الصغرى والمتوسطة، وحتى العليا، وذلك بشكل ملموس.

- تنامي ظاهرة إغلاق المعامل وتسريح العمال جزئيا أو كليا
- تفاقم الاوضاع المأساوية التي تعيشها عشرات الألوف من العائلات القروية ، وما ينتج عنها من هجرة الى المدن.

ومن المؤكد ان هاته الاوضاع الاجتماعية تزيد الكثير من الظواهر استفحالا ، مثل انتشار الامراض الجسمية والعقلية والمجتمعية .

② تعامل النظام مع هذا الواقع

من الواضح ان النظام يشعر بخطورة الوضع الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية المترتبة عنه. لكنه أمام استحالة ترميم الاوضاع ، يعمل جاهداً بشتى الاساليب على تلغيم وتكبيل الجماهير الشعبية ، وذلك لتجنب الانفجارات الشعبية التي قد يؤدي اليها هذا الوضع . وقد استعمل في المدة الأخيرة عدداً من الاساليب القمعية ، منها :

- تقوية جهازه الاداري للتمكن من ضبط الاوضاع أكثر ، تحت غطاء محلية « تقريب الادارة من المواطنين » ، عبر احداث كمالات جديدة (تقسيم البيضاء ، ثم الرباط مؤخرا) ، مضاعفة عدد القيادات في البادية ،
- مضاعفة اشكال البوليس والقوات المساعدة وأعدادهم ، مع انشاء مراكز جديدة في الأحياء ؛ خلق قوات تدخل سريع جديدة وتجهيزها بأحدث انواع الأجهزة . وفي نفس الوقت ، تغيير الشيوخ والمقدمين القدامى بشباب تلقنوا تداريب خاصة من أجل إحسان التعامل بأشكال أكثر بوليسية من السابق.

من جانب آخر ، هناك خطة من أجل تعزيز فئة وسطية ، اجتماعية أكثر منها اقتصادية ، إذ لا تتوفر على وظيفة اقتصادية واضحة . وهذه الفئة هي عبارة عن عناصر انتهازية وصولية ، غالبا ما تكون من أصول فقيرة أو بورجوازية صغيرة يفتح لها النظام باب الانتعاش والانتفاع ، مقابل قيامها بدور الوسيط . وفي هذا الإطار تأتي مسألتان تكتسيان أهمية

متفاوتة :

- إعادة تشكيل هيئات المحتسبين وهيئات الامناء والامناء العاملين في الاسواق ولدى مختلف الحرفيين ..
- تجديد ما يسمى بالمجالس البلدية والقروية .

وترتكز هذه الملاحظة على النقط التالية :

- فصل المجالس المحلية عن البرلمان ، وإلغاء الانتخابات البرلمانية الذي يظهر أنه كان مبرمجا قبل الانتخابات المحلية.
- تحريم النقاش السياسي حول المشاكل الوطنية خلال الحملة الانتخابية ، وإعطاء هذه الاخيرة صبغة محلية ضيقة (النقل الحضري ، الواد الحار ..)
- رفض قيام التظاهرات الانتخابية (التي كان قد سمح بها في 76) وفرض حضور المقدمين والشيوخ في كل الاجتماعات الانتخابية التي تعقد في المنازل (للدعاية على مستوى الاحياء) ، مهما كان حجم الاجتماع .
- وفي هذا الاطار أيضا جاء خطاب الملك قبل الانتخابات يفسر بل ويبيح الرشوة واستغلال النفوذ وخدمة المصالح الشخصية من خلال هات المجالس ، معطيا الضوء الاخضر ، بل ومشجعا كل الانتفاعيين و الوصوليين والانتهازيين . وفي نفس هذا الخطاب هناك ما يؤكد مخطط النظام لتشويه مفهوم الانتخابات ووظيفتها واستعمالها من أجل تقوية وتوسيع الفئة الوسطية المذكورة .
- ويأتي في هذا السياق أيضاً ما يسمى بالاتحاد الدستوري الذي أسندت له مهمة تأطير فئات لم يتمكن من تأطيرها "حزب الاحرار" ، وهي أساسا الشباب (إذ يسمونه حزب جيل مابعد الاستقلال) والأطر (موظفين ، أطباء ...) ، خاصة وإذا علمنا ان الاستياء قد بدأ يشمل الشرائح المتوسطة المتضررة من سياسة الدولة (المشاريع الصغيرة التي تستدين منها الدولة دون ان ترد الديون ، زيادة على مشكل استيراد المعاد وغيره)

كما نتبين من خلال الحملة الانتخابية ونتائجها ان النظام يسلك سياسة خلط الاوراق من جديد على صعيد الاحزاب الموالية له ، خاصة من خلال تسعير التنافس بين الشخصيات السياسية .

وليس من الضروري الاشارة إلى ان النظام يستعمل كل الاساليب الاخرى لصرف أنظار الجماهير عن مشاكلها ، مستغلا على سبيل المثال موضوع الرياضة (كأس فلسطين ، العاب البحر المتوسط) ، وموضوع محاكمة اصحاب المخدرات إلخ ...

II - وضعية الحركة الجماهيرية والاحزاب السياسية

① الحظر غير المقنن للعمل الجماهيري

يمكن القول في هذا المجال ان النظام قد استطاع في الآونة الأخيرة الحفاظ على نوع من الاستقرار ، بفضل عدة عوامل منها ما ذكرنا في الفقرة السابقة ، ومنها ما هو ناتج عن أوضاع الحركة الجماهيرية بشكل عام . فحالة الحظر غير المقنن للنشاط النقابي لازالت مستمرة ، مع المزيد من تشديد الخناق على كل الانشطة الثقافية والاجتماعية الهادفة ، وذلك بمنع الجمعيات والمهرجانات الثقافية ، وكذلك جمعية حقوق الانسان .

وفيما يخص الانتخابات الاخيرة ، يمكن القول ان النظام قد حقق أهدافه منها . وهذا النجاح حققته له بشكل وافر التيارات الانتهازية المتخاذلة ("المكتب السياسي" للاتحاد الاشتراكي ، حزب التقدم والاشتراكية ، منظمة العمل الديمقراطي) . ولكن بالمقابل يبقى الشيء الايجابي جداً هو أن اللعبة لم تنطل على الفئات الشعبية التي لم تشارك في التجربة ، بل اتخذت مواقف ايجابية منها ، لاسيما وان الانتخابات قد اقترنت بأحداث 8 ماي التي خلفت سخطا ملموساً على السلوك الانتهازي لأصحاب "المكتب السياسي" .

② التيارات السياسية

- حزب التقدم والاشتراكية : ليس هناك جديد في أوضاعه ، ماعدا أن الانتخابات الأخيرة برهنت على عدم تمثيليته الجماهيرية ، حيث لم يتمكن من تقديم أكثر من 200 مرشح.

- منظمة العمل الديمقراطي : يبقى وجودها محصوراً في المدن الكبرى داخل القطاعات التعليمية أساسا ، ويغلب عليها طابع الشباب المثقف . ويمكن القول ان النواة الاساسية في تنظيمها هي العناصر التي خرجت من السجن ، أما التنظيمات الكبرى فهي من عمل أصحاب الخارج (القيادة) . أما فيما يخص تصرفهم في القطاعات الجماهيرية فهي مطابقة تماما "للمكتب السياسي" وموجهة ضد التيار الثوري بشكل صريح ، وذلك سواء داخل ا.و.ط.م أو ك.د.ش أو في جمعية حقوق الانسان .

- الاتحاد الاشتراكي : يجب القول ان الفرز الذي حصل داخل الحزب قد اتضح خارجيا لكل المهتمين ، وخاصة في النقابات والاطارات الجماهيرية بصورة عامة ، لكن الموضوع لا يزال يحتاج الى توضيح جماهيري أكثر.

فيما يخص اليمين ، يمكن القول أنه لازال يحافظ على مواقعه التقليدية ، إذ له نفوذ في أوساط التقنوقراطيين والأطر وجزء من قطاع التعليم . والظاهرة البارزة هي التغيير النوعي في قاعدته الطبقية التي انتقلت من خليط بورجوازي صغير وفئات شعبية إلى بورجوازية صغيرة أكثر وضوحا ، ومن المنتظر ان ينتعش اكثر في المستقبل داخل أوساط البورجوازية ، خصوصا بعد استئناف مهاتفته وترويج دخوله للحكومة . أما نفوذه في الاوساط الشعبية ، فقد انهار بشكل تام تقريباً .

وبشكل عام ، نستطيع القول ان انحرافه قد أتضح للعام والخاص ، لاسيما وأنه يعبر عنه في جريدته وعبر عنه اثناء حملته الدعائية في الانتخابات .

وقد اجتمعت لجنتهم المركزية في اواخر شهر سبتمبر الماضي، واتخذت 3 قرارات هي:

- عدم المشاركة في الحكومة حاليا (مع العلم أنه تم لقاء بين بوعبيد والحسن الثاني اثر الانتخابات)، ويقال ان هذا الرفض صادر عن ضغط من الاوساط الدائرة بالمكتب السياسي" والمتخوفة من تلاشي الحزب، خاصة بعد أحداث 8 ماي
- المصادقة على قانون داخلي
- تحضير المؤتمر، لكن بدون تحديد أي تاريخ له.

وفيما يخص التيار الثوري في الداخل، فإن سمعته السياسية الخارجية مرموقة للغاية، وهناك احترام لمواقفه، بل وتعاطف واقبال كبيران عليها في جل القطاعات الجماهيرية (سنتناول الندوات الداخلية المقبلة هذا الموضوع بتفصيل أكثر).